

تفعيل الاستشارة الالكترونية: الدولة تستجوب مواطنيها افتراضيا

وحدة بحث الدراسات المتوسطة والدولية

أجوبة بعينها على أسئلة قد لاتهم المواطن أو لا يعتبرها من الأولويات. بهذا الشكل، يصبح البناء عموديا وليس قاعديا، حيث أن رئيس الدولة قد نظم أولويات المرحلة السياسية وتفاصيلها ولم يبقى غير ترتيب حسابي للخيارات، وهذا ما سوف تتيحه مخرجات الاستشارة الالكترونية.

2- يطرح السؤال بصفة جدية حول قدرة المواطنين من مختلف الفئات الاجتماعية والمناطق التي لا تتوفر على شبكة انترنت وغيرها من مَسْتَلْزَمَات تقنية ولوجستية، على التعامل مع الاستشارة باعتبارها لسان حالهم ووسيلة لتبليغ مواقفهم السياسية ومن ثمة، تطبيق مخرجاتها على أرض الواقع.

3- إذا كانت الاستشارة الالكترونية موجهة إلى عموم الشعب التونسي، فكيف سيتعامل الجزء المعارض لتوجهات الرئيس قيس سعيد وعموم الطبقة السياسية التي أقصيت من المساهمة والفعل السياسي. من هذا المنطلق، نتساءل عن حجم تمثيلية الشعب التونسي في الاستشارة المذكورة وعن عدد من سوف يجيبون عن أسئلتها.

4- لا يمكن أن نتغافل عن التكلفة السياسية للاستشارة من جانب أنها لن تكون معبّرة - مهما كان عدد المشاركين - على توازنات الساحة السياسية ورهانات المرحلة. حيث أن تطبيق ما سوف يرد في الاستشارة، سيصطدم حتما بإكراهات المالية العمومية ونقص التشريعات وغياب الشركاء السياسيين والاجتماعيين. كما أن وضع المقترحات حيّز التطبيق - هذا إن توفّر لها ما يلزمها ماليا وسياسيا - سوف يستتبع وجود نصوص وتشريعات قانونية وخيارات تمويلية لا أثر لها اليوم في دفاتر القانون التونسي.

يوما واحدا بعد الاحتفال "المُلفى" بذكرى الثورة، تنطلق الاستشارة الوطنية التي أرادها رئيس الدولة همزة الوصل السياسي بينه وبين الشعب. تفتح الدولة ذراعها "الالكتروني" لتستقبل مواقف وطلبات وتصوّرات عموم الشعب التونسي حول مواضيع تتعلق بالتنمية والسياسة والاقتصاد، وغيرها من المواضيع الكبرى التي لم تستطع الحوارات الوطنية والنقاشات بين الفاعلين السياسيين، أن تجد لها ما يناسبها من سياسات عمومية ومخرجات.

للتذكير، فقد طرح رئيس الدولة فكرة الاستشارة الالكترونية في كلمته يوم 13 ديسمبر 2021، والتي تضمّنت أيضا تسقيفا زمنيا يخص مواعيد الانتخابات التشريعية والإصلاحات الدستورية والسياسية. تبدو هذه الاستشارة وسيلة إنتاج سياسي لبرنامج ما فتى رئيس الدولة يَفصح عن معالمه شيئا فشيئا مع كل خطاب أو مناسبة يظهر فيها للعلن. لكن الملفت فيما يخص هذه الاستشارة، أنها تُناقض من حيث الشكل ما يعتبره رئيس الدولة بناء سياسيا قاعديا يعبّر الشعب من خلاله عن رؤاه وتصوراتها فيما يخص الشأن العام. في هذا السياق، نُسجل مجموعة من الملاحظات، أهمها:

1- تحتوي الاستشارة على مجموعة أسئلة وأجوبة متعددة الاختيارات، بما يعني أنه وقع حصر الأجوبة في محاور معينة لا يمكن أن يقع تجاوزها أو تسجيل إضافات أو مقترحات. إذا كانت فكرة البناء القاعدي التي يتبناها رئيس الدولة تقول بأن يعبر المواطنون على رؤاهم في مختلف الحقول والمضامين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فإن ذلك يتناقض مع فرض

وقد تُضفي توازنات جديدة وتقاطعات وأبعاد أخرى على الساحة السياسية. أهم هذه المعطيات:

1-الكلفة الاجتماعية الباهظة لقانون المالية لسنة 2022 والذي صرح رئيس الدولة بأنه وقع صياغة القانون رغم الاكراهات التي كان مُجبِراً على القبول بها. سيكون لثمن العجز الذي تعانيه ميزانية الدولة وطرائق سدّه تداعيات ملموسة على ميزانية المواطن التي تعيش تدهورا منذ سنوات. هذا ما سوف يدفع بأصوات التملل والغضب نحو التصاعد والازدياد، ولا يمكن استشراف الترجمة العملية لتلك الأصوات، فقط نستطيع القول بأنها لن تمر بحال من الأحوال على هامش الأحداث.

2-إذا ما تواصل العجز المالي للمالية العمومية التونسية، وما يُرافقها من تدهور للقدرة الشرائية وركود الاقتصاد، سيتجاوز الأمر لفة الأرقام والنسب، حيث يُترجم ذلك سياسيا بفقدان رئيس الدولة لتعاطف أو تجاوب جزء كبير من الطبقة الوسطى التي تبحث في نهاية المطاف على حل اقتصادي بعيدا على صراعات السياسة والتموقع. هذا دون أن نفاضى على مطلبية التشغيل وصرخات المستثمرين، غير أننا نُكثّف التحليل على الطبقة الوسطى التي تُعتبر محرارا سياسيا لقياس قدرات الفاعل السياسي على المسك بمؤشرات المالية العمومية، والمحافظة على التوازنات الاجتماعية والاقتصادية.

3-مرحلة ما بعد الاستشارة ستكون برأينا ذات عناوين سياسية بامتياز. حيث ستمثل مُخرجاتها تكثيفا للمطلبية وتعبيرا على تناقض بين الدولة والشعب أو بين السياسات العمومية والشعب. بحيث سيكون الاستفتاء مَتمحورا حول ما يُريده المواطن {بلغة رئيس الدولة} وليس حول ما تستطيعه الدولة.

يتضح أن للاستشارة غايات أخرى تختلف تماما عن الإطار العام الشكلي والموضوعي الذي تحدث عنه رئيس الدولة. حيث أنها تبدو كما أشرنا وسيلة إنتاج سياسي لبرنامج أضحى واضح الملامح بفضل الحملات التفسيرية والتعيينات في مناصب سياسية وإدارية، وفي نفس الوقت، برنامج دعائي تعبوي يحوم حول اختيارات أحادية الجانب ومُركزة بشكل يُناقض القول والفعل اللذان ما فتئ رئيس الدولة يُلقى بتفاصيلهما على مسامع عموم الشعب.

في نفس السياق، لا يمكن أن تكون عملية إدارة المرحلة السياسية القادمة خالية من تناقضات "القمة والقاعدة" حيث يقع الدفع بعناوين سياسية وبرامج يُراد لها أن تكون مُعبّرة "الكترونيا" على مطامح العقل السياسي للشعب التونسي، في حين أنها نتاج خالص للتوجهات الرئاسية فيما يتعلق بالنظام السياسي وطبيعة العملية التنموية، والخيارات الاقتصادية والاجتماعية. تبدو ملامح مرحلة ما بعد الاستشارة مُوغلة في الغموض ولا تُنبئ بما سوف يكون عليه الواقع السياسي في تونس، عدا بعض الملامح العامة. فأمام ساحة مُتعرّجة طُرقاتها، تتعثّر آلة الفعل السياسي يوما بعد آخر، ولا نسجل انزياحا للستاتيكو السياسي أو بوادر انفراج قريب. فرغم جُملة التحركات الاحتجاجية لبعض الفاعلين من المجتمع المدني والشخصيات السياسية، تظل رافعة المعارضة لتوجهات رئيس الدولة غير ثابتة على أُسس تُجنبها هزّات التشطّي والديمومة.

من هذا المنطلق، يبقى الرهان قائما على مجموعة من التناقضات التي نعتقد بأنها سوف تؤثر عميقا على مُجريات الأحداث، وربما تُعزّز أكثر ضفة المعارضة لرئيس الدولة،

في انتظار ما سوف تُفصح عنه لقاءات الفاعلين وصدّات المالية العمومية وتجاوب الشارع التونسي مع رئيس الدولة معارضة ومساندة، نقتفي بالمتابعة والتحليل تجنّد الدولة لاستجواب مواطنيها افتراضيا .

لذلك، سوف تساهم الاستشارة في مزيد تعميق الهُوّة بين الدولة والمواطن، في غياب نقاش جدّي بين السلطة بأذرعها المتعددة كما هي اليوم في شخص رئيس الدولة، وبين أصحاب الوزن الاجتماعي والسياسي الذي يُمكن له قلب المعادلة أو تعديلها في أيسر الظروف، ونقصد الاتحاد العام التونسي للشغل وجزء من مكونات المجتمع المدني .

بهذا الرسم السياسي والقراءة لما هو كائن اليوم في تونس، يتضح أن اللزّمة السياسية لزالّت تجد مُحفّزاتها وشروط ديمومتها. إذ تبدو عوامل عدم الاستقرار وتمادي الشرخ في الصعود نحو الهاوية، واضحة للعيان وأخذة في الوضوح حدثا بعد آخر ويوما بعد يوم .

من حين لآخر، تبرز بعض المناورات السياسية التي تتخذ شكل التصريح أو البيان الصحفي، وتحتد التناقضات بين ضفتين من الشعب التونسي، أحدهما مساند لرئيس الدولة، والآخر يطلب عودة لا مشروطة لمسار ما قبل 25 جويلية. وسط ذلك، يبدو أن القوى الإقليمية والدولية كفّت على تعاطيها مع الشأن الداخلي أو خفّضت سقف مطالبها من رئيس الدولة، بعد أن قدّم رزنامة أو خارطة طريق سياسية في 13 ديسمبر 2021 .

لذلك، يُطلب من الفاعل السياسي المحلي أن يكون أكثر جدّيّة في التعاطي مع الواقع السياسي وقراءة اللحظة السياسية بعمق ومعرفة كيفية التفاعل والتعاطي مع جُزئياتها. هذا لأن التاريخ السياسي للدول لا يُسجّل المقولات بقدر ما يحترم عبقرية البراكسيس .